

100

الرسوم  
الهيئات  
شرطية  
مركبات  
ن تتنفيذ  
لعقودة  
مركبات  
لوماسي  
ن حدود

الركوب  
المدارس  
مكرها في  
ما في حال  
ية هذه  
ي بثت  
جرارات  
موؤولة في

ف ليرة  
مركبات  
جات و ه  
قة مثلها  
أو على  
أنه يتم  
اعلان

**رئيس لجنة الخدمات العامة حتى لا تزيد الأجرة على المواطنين.. وسوف ينعكس إيجاباً على خزينة الدولة في «الشعب»؛ راعينا السيارات العامة حتى لا تزيد الأجرة على المواطنين.. وسوف ينعكس إيجاباً على خزينة الدولة**

# مشروع قانون برفع رسوم التجديد السنوي للسيارات ذات سعة المركبات العالية لتصل إلى مليوني ليرة لمن تجاوز محركتها ٤ آلاف سم٣

أوراق إثبات نظامية بحوث الواقع المذكورة .  
وأكمل المشروع أنه يتم الإفاءة من تأدية جميع الرسوم في هذا القانون لمركبات الإدارات والمؤسسات والميئات العامة ذات الطابع الإداري والوحدات الإدارية شريطة لا تكون المركبة المخصصة للاستثمار المأجور ومركبات وإجازات الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين تنفيذاً لاتفاقيات الدولة أو الاتفاقيات الخاصة المعقدة مع الدولة أو يمتنى نص خاص وكذلك مركبات وإجازات قيادة خاصة بأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلية شريطة المعاملة بالمثل وكل ذلك ضمن حدود النصوص المتعلقة بها .  
 وأشار المشروع إلى أنه يتم إفأء سيارات الركوب الكبيرة والمتوسطة المخصصة لنقل طلاب المدارس والمسجلة باسم المدارس من الرسوم الوارد ذكرها في الفصل الأول من الباب الثاني من هذا القانون، أما في حال استعمالها لغير الغاية المعدة لها فتختضع لتأدية هذه الرسوم مضاعفة عن كل سنة من السنوات التي يثبت فيها وقوع المخالفة، كما يتم إفأء الآلات من جرارات ومحاصدات ودراسات وخلافها من الرسوم الملحوظة في هذا القانون باستثناء قيمة الرخصة واللوحات .  
 وأشار المشروع إلى أنه يتم استيفاء ١٠ آلاف ليرة عند منح إجازة السوق الخاصة والدولية ومركبات الأشغال والمركبات الزراعية والمعوقين والدراجات و٥ آلاف عند إجازة السوق العامة من الفئات كافة مثلها عند إعطاء إجازة السوق بدلاً من يال أو ضائع أو على التأشيرات الدورية على الإجازة، لافتاً إلى أنه يتم استيفاء ٥٠٠ ليرة عند إعطاء شرح أو بيان عن إجازة السوق ولا تخضع الإجازات الواردة في هذه المادة لرسم الطابع ويتم استيفاء الرسوم المذكورة بموجب إرسالية لصالح الخزينة العامة للدولة .  
 بكيرية (الباص)، على حين أن المركبات العاملة على مهرباء حدد المشروع رسماً السنوي بـ ٣ آلاف ليرة لسيارة .  
 ينص المرسوم على أنه تحدد رسوم مركبات الأشغال ٢٥ ألف ليرة سواء كانت مسجلة بالفئة العامة أو خاصة .  
 يوضح أنه تستبدل جميع الرسوم والضرائب بفروضية عند تجديد الترخيص السنوي للمركبات المراجات الآلية العاملة على البنيتين بما في ذلك بribية الدخل المقطوع وضريبة الرواتب والأجور المتعلقة بالمركبات العامة برسم مقداره ٩ / ليرات ساف إلى قيمة كل ليرتين ممتاز يتم بيعه .  
 تذكر المشروع الحالات التي يتم من خلالها إفأء رتكبة من الرسوم السنوية وهي إذا أوقفت عن سير اختياراً وسللت لوحتها ورخصة سيرها إلى راث التقل مع تدوين ذلك في إضمارة المركبة ويعتبر سال اللوحات ورخصة السير بالبريد المسجل بمثابة تسليم إلى مديريات النقل نفسها .  
 من حالات الإفأء أيضاً بحسب المرسوم «إذا أوقفت عن السير قهراً بفعل السلطة العامة كالحجز المصادرة من قبل المراجع الإدارية والقضائية أو نتيجة حادث كالتدهور أو الحريق أو الغرق أو السرقة غيرها سواء أكان ذلك واقتلاً داخل أراضي سوريا أم أرجهما، حيث يستفيد مالك السيارة من أحكام الفقرة سابقة وضمن حدودها ولا يشتترط في هذه الأحوال إيلمه لوحظ المركبة ورخصة سيرها بل يكتفى بإبراز

نصف مليون رسم  
لسيارات التي سعة  
محركها ما بين ٣٥٠١  
حتى ٤ آلاف سم  
تصنيص ١٥ بالمئة  
من الرسوم لوزارة  
الادارة المحلية ..  
وعدل في اللجنة  
حولها

A formal meeting is taking place in a conference room. A long, dark wood U-shaped table is arranged around a large, ornate wooden conference table. Numerous men in dark suits are seated at the tables, facing each other. In the center of the room stands a large, dark wood conference table with several microphones and papers on it. Behind the table, there are red and gold curtains. On the wall behind the table is a portrait of a man in a suit and tie, and next to it is the flag of Syria. The overall atmosphere is formal and professional.

واعتبر عزوز أنه لن يتأثر أصحاب السيارات ذات سعة المحركات العالية والتي تتجاوز ٣ آلاف سم مكعب مليون ليرة سنويًا وخصوصاً أنهem يدفعون مبلغاً كبيراً من الممكن أن يصل إلى ١٠٠ مليون لشراء هذه السيارة.

عزيز لفت إلى أنه من الطبيعي أن يدفع صاحب المركب رسمًا لخزينة الدولة كجزء من استهلاك الطرقات على الأقل وهذا موجود في كل دولة العالم، مضيفاً: بالتأكيد سوف ينعكس هذا المشروع بالإيجاب على خزينة الدولة.

وفيما يتعلق بموضوع تخصيص ١٥ بالمائة من الرسوم إلى وزارة الإدارة المحلية أوضح عزوز أن هذه المادّة سوف تثير جدلاً وأن هناك رأيين حولها: الأول شدد على ضرورة أن تعود كل الأموال التي تجيء من هذه الرسوم إلى خزينة الدولة، والثاني لا يضر تخصيص هذه النسبة للوزارة باعتبار أنها معنية بمحسوبي الطرقات والبيئة، مؤكداً أن الموضوع لم يبت به بعد وما زال قيد النقاش.

وقسم المشروع حسب ما ورد من الحكومة «السيارات الصغيرة إلى فئات حسب سعة محركاتها فترت على السيارات التي لا تزيد سعة محركاتها على ١٦٠٠ سم مكعب ليرة كرسم تجديد سنوي و ١٥ ألفاً للـ ١٠ ألف ليرة على التالي حتى ٢٠٠٠ سم مكعب و ٢٠ ألفاً للـ ٢٠٠٠ سم مكعب حتى ٢٤٠٠ سم مكعب.

ووحد المشروع رسوماً مرتفعة على السيارات السياحية التي تتراوح سعة محركاتها ما بين ٣٠٠١ حتى ٣٥٠٠ سم مكعب حتى ٣٠٠١ حتى ٣٥٠٠ سم مكعب مليوني ليرة على التي سعة محركاتها من ٣٥٠١ حتى ٤٠٠١ حتى ٤٥٠٠ سم مكعب على التي سعة محركاتها تزيد على ٤٥٠١ حتى ٥٠٠١ حتى ٥٥٠٠ سم مكعب.

رفع مشروع قانون رسوم تجديد السيارات السياحية ذات المحركات العالية لتصل إلى ملياري ليرة للتي تزيد سعة محركاتها على ٤٠٠١ حتى ٥٥٠٠ سم مكعب مليوني ليرة للسيارات ذات سعة المحركات ما بين ٣٥٠١ حتى ٤٠٠١ حتى ٤٥٠٠ سم مكعب، في حين قسم رسوم السيارات الأخرى سواء كانت عاملة على البنزين أو المازوت وفق فئات حسب سعة محركاتها.

وناقشت لجنة الخدمات في مجلس الشعب أمس بغياب فريق وزارة النقل بعدما اعتذر عن حضور الاجتماع نتيجة ظرف طارئ، بعض مواد مشروع قانون خاص بتجديد الترخيص السنوي للمركبات الآلية العاملة على البنزين والمازوت وملحقاتها عند تسجيلها شاملة رسوم صيانة الطرق ورسم المازوت والرسوم التي تستوفى لصالح الجهات العامة.

وأكّد رئيس اللجنة النائب فيصل عزوز أن اللجنة ناقشت بعض مواد مشروع قانون خاص بالرسوم المتعلقة بكلفة المركبات، كاشفاً أنه كان هناك اقتراح من بعض أعضاء اللجنة بتخفيف الرسوم المذكورة في مشروع القانون على بعض فئات السيارات الصغيرة إلى شيء مقبول.

وفي تصريح لـ«الوطن» على هامش اجتماع اللجنة أشار عزوز إلى أنه تم التفاير بين السيارات العامة «الميكرو باص» والصغيرة التي تعمل لخدمة المواطن وتمت مراعاتها بشكل كبير حتى لا تزيد الأجرة على المواطنين وبين السيارات السياحية الخاصة، لافتاً إلى أنه تمت مراعاة أيضاً السيارات السياحية الصغيرة وأن رسم ١٠ ألف ليرة يعتبر مبلغاً مقبولاً وليس بالكتير.

**رفع سعر المحروقات يرفع أسعارها  
كوسا لـ«الوطن»: الألبان والأجبان من أكثر  
المواد الغذائية التي تتعرض للغش**



حلب وتبذيلها كل يوم تقريباً، إضافة إلى أسعار المواد  
أخلة بالإنتاج وأجور اليد العاملة وتكليف النقل.  
وضحا أن سعر كيلو الحليب اليوم من أرض إنتاجه  
٩ - ١٠٠ ليرة، وحوامل الطاقة تصاعدية، وكل  
يء زاد سعره وتلتفته أضعافاً مضاعفة، وهي غير  
متقررة، وذلك بعد رفع سعر البنزين، والمازوت  
سناعي.

ير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حماة  
ناد كوسا، بين لـ«الوطن» أن الألبان والأجبان من  
ثر المواد الغذائية التي تتعرض للغش، إما بزيادة  
سبة الملح أو عبر استخدام الحليب المجفف والنشاء  
تصنيع.

وضح أن الدوريات ضبطت منذ بداية العام، العديد  
من الورشات والمعامل التي تفش هذه المواد، واتخذت  
نها الإجراءات القانونية بحقها.

فتلى أنه تم تنظيم نحو ٧٠ ضبطاً بحق المخالفين  
فترقة ذاتها.

فتلى أن المعامل العربية والمرخصة لما تزل محافظة  
ى سمعتها من حيث جودة الإنتاج ونوعيته. مضيفاً:  
كمن أسعارها مرتفعة بحسب الفواتير وبيانات  
صناعة التي تقدمها لدائرة الأسعار، التي تحدد لها  
أمش، بـ صافية بن ١٥ - ٢٠ بالمائة.

ت الألبيان والأجيان عن موائد العوائل، وخللت منها  
بوتهم رغم ما عرف عن حماة أنها مهد إنتاج وصناعة  
أليان والأجيان.

أوضح مواطنون لـ«الوطن» أنهم في العام الماضي،  
أنوا يشترون الألبيان بالكيلو، أما في هذا العام فصاروا  
شترونها بالقرص! كما أنهم أقلعوا عن شراء لين الغنم  
بائي، مضيئن: وفي القريب العاجل ستنقل حتى عن لين  
بيكر، لأن الأسعار إلى صعود دائم!

بين باعة بأسواق حماة وسلمية ومصياف والغالب،  
ن سعر كيلو لين الغنم تراوح بين ٢٠٠٠ - ٢٢٠٠ ليرة،  
لين البقر بين ١١٠٠ - ١٣٠٠ ليرة، وعبوة اللبنة وزن  
٢٠ غ ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ ليرة، و قالب الزبدة الحيوانية  
٤٠٠ ليرة والثباتية بين ٢٥٠٠ - ٣٠٠٠ ليرة، وكيلو  
لين الغنم بـ ٥٣٠٠ - ٥٥٠٠ ليرة حسب درجة الملح،  
 بما جبن البقر بـ ٦٣٠٠ - ٦٥٠٠ ليرة.

لتفتوا إلى أن حركة بيع لين الغنم ضعيفة، فقلة من  
الوطنيين تتطلبها، فلم يعد مربوباً من أغليبية المستهلكين،  
ذين استعادوا عنه بلين البقر لأنه أرخص.

بين عدد من المنتجين لـ«الوطن» أن أسعار المنتجات  
جهازانية، وأفسست متفعة جداً، بسبب ارتفاع أسعار

## إنارة طرق بالطاقة الشمسية

القسطرة - خالد خالد

**طرطوس - هيثم يحيى محمد**

أبدى محافظ القنيطرة عبدالحليم خليل الاستعداد الكامل للتعاون والتنسيق الدائم مع مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتقديم العون لأبناء المحافظة سواء على أرض المحافظة أو في التجمعات لتحقيق الأهداف الإنسانية لتخفيف العبء والمعاناة عن الأسر المنضورة والوافدة إلى المحافظة وتأمين احتياجاتاتهم ، منهاً بالجهود المستمرة لتقديم كل التسهيلات للمنظمات الدولية الإنسانية لتمكن من أداء عملها.

وأوضح مدير المكتب الميداني بالمنطقة الجنوبية جميل شاهو أن مكتب المفوضية يقدم خدمات في مجال التعليم وإنارة طرقات المحافظة بالطاقة الشمسية وتقدّم خدمات إنسانية لذوي الاحتياجات الخاصة والمعاقين وتوفير المستلزمات الخدمية والمعيشية والتنموية لأبناء المحافظة وذلك بالتعاون مع المحافظة والشركاء المحليين ولفت رئيس فرع الهلال الأحمر بالقنيطرة جمعة حسن إلى متضرر في استعداد المفوضية لاستكمال ترميم المنازل المتضررة في أم باطنة والحميدية، مضيقاً إن المفوضية باشرت بترميم ٤٢ منزلًا متضررًا في ريف المحافظة الأوسط وحسب تقييم مسبق من قبل الهلال الأحمر بالقنيطرة والوحدات الإدارية والمجتمع المحلي.

وطالب حسن بترميم المطبخ الجماعي لمركز الإيواء المودي في نبع الغوار من أجل نقل المهرجين من مراكز الإيواء على أرض المحافظة وجمعهم بمركز واحد.

وقام الوفد بزيارة مديريات الشؤون الاجتماعية والعمل وال التربية من أجل دراسة المشاريع التي ستنفذ في ٢٠٢١ وجولة على المراكز المجتمعية في خان أربنة والكوم ولقاء بعض المستفيدين للوقوف على الواقع ومدى قبوله ورض المستفيدن من خدمات المركزين، كما تم تقديم ١٠٠ سلة صحة للمقمن: في ما يلي إباء بالمحافظة.

الظروف المعيشية القاسية.

وختروا شكوكاً بقوله: بعد كل هذا الانتظار والحق الذي نملكه فوجئنا أمس بخبر صاعق مفاده أن المؤسسة العامة للإسماعيلية خططت إدارة شركة إسماعيلية طرطوس بكتاب وطلبت إليها دعوتنا لتنظيم عقود لمدة ثلاثة أشهر فقط ضاربة عرض الحائط بحقوانا ومتاجهله عملنا السابق وخدمتنا الاحتياطية والعقود السنوية التي أبرمت لزملائنا الذين كانوا معهم عندما التقينا بالخدمة الاحتياطية!

يشار إلى أن «الوطن» سبق وكتب عن قضية هؤلاء العمال وأكد يومها رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري عضو اللجنة المشكلة برئاسة وزير المالية أنه سيتم اتخاذ قرار بالموافقة على إبرام عقود سنوية معهم فوراً لكن لا ندرى أين مصير أقاربهم؟

مدير عام شركة إسماعيل طرطوس هلال عمران أوضح أن كتاب المؤسسة العامة المعطوف على كتاب الوزارة مراجعتها من أجل التقدم بتقرير خطي يقضي بإجراء عقود ثلاثة أشهر لهم وليس سنوية وذلك ريثما يتم الإتفاق عن مسابقة في الشركة وهذا لا يتوافق مع ما تم بالنسبة لزملائهم الآخرين في الشركة.

رقم ٨١٢/١١٠ / ف. من تاريخ ٧/٢٣/٢٠٢٠ م وتقدير (١٠٨) عمال بأوراقهم للشركة من أصل ١١٣ عاملاً مسراحاً منذ تاريخ ٧-٢٧-٢٠٢٠ مسراحاً من تاريخ ٢٠٢٠-٢٠٢١ منتصف آب الماضي طلبت منا الشركة عملنا طلب هنا إحضار الأوراق المطلوبة تمهيداً لإبرام عقود مهنية لكل منا على حدة وقد قمنا بذلك وخلال الفترة الماضية لم تتم دعوتنا للتوقيع على العقود وبقينا ننتظر دعوتنا خاصة وأننا عاطلون عن العمل منذ تسريحنا وإمساك الحاجة لغاية العيش، فإذا هذه الوارد من المؤسسة العامة للإسماعيلية

ضررت وزارة المالية وبعدها وزارة الصناعة عرض الحائط بحقوق ١٠٩ من العاملين السابعين المياومين في معمل إسماعيلية طرطوس والمياومين من الخدمة الاحتياطية والذين تجاوزت خدماتهم أكثر من ٧ سنوات، حيث امتنعت ودون أي مبرر قانوني أو منطقي عن تنظيم عقود عمل لهم بعد تسريحهم أسوة بزملائهم الذين لم يلتقطوا بالخدمة الاحتياطية لأسباب مختلفة وبقوا في المعمل عند طلبهم للخدمة الاحتياطية.

ويقول العمال المظلومون في شكوى خطية تقدموا بها لـ«الوطن»: «لقد عملنا مدة أكثر من ١٠ سنوات في معمل إسماعيلية طرطوس كعمال مياومين ثم تم استدعاؤنا إلى الخدمة الاحتياطية فلبينا النداء... ومعظمنا خدم الاحتياطية وأضافوا: وبعد إنتهاء خدمتنا الاحتياطية، وبمراجعة إدارة شركة إسماعيل طرطوس كل حسب تاريخ تسريحه لتنظيم عقود لنا واستئناف عملنا طلب هنا إحضار الأوراق المطلوبة تمهيداً لإبرام عقود مهنية سنوية مثل زملائنا ريثما يتم الإعلان عن مسابقة يتم تنظيمها من خلالها وذلك استناداً إلى كتاب وزارة الصناعة وذكرنا المياومة من الخدمة الاحتياطية حيث تم الاحتفاظ بحقنا إلا حين عدتنا من الخدمة

طرطوس - هيثم يحيى محمد |

ضربت وزارة المالية وبعدها وزارة الصناعة عرض الحائط بحقوق ١٠٩ من العاملين السابقين المياومين في معمل إسمنت طرطوس والمسرحين من الخدمة الاحتياطية والذين تجاوزت خدماتهم أكثر من ٧ سنوات، حيث امتنعت ودون أي مبرر قانوني أو منطقى عن تنظيم عقود عمل لهم بعد تسريحهم أسوة بزملائهم الذين لم يلتقو بالخدمة الاحتياطية لأسباب مختلفة وبقوا في المعمل عند طلبهم للخدمة الاحتياطية.

ويقول العمال المظلومون في شوكى خطية تقدموا بها لـ«الوطن»: لقد عملنا مدة أكثر من ١٠ سنوات في معمل إسمنت طرطوس كعمال مياومين ثم تم استدعاؤنا إلى الخدمة الاحتياطية فليلينا النداء... ومعظمنا خدماحتياط أكثر من خمس إلى سبع سنوات وأثناء وجودنا بالخدمة الاحتياطية تم تحويل العمال المياومين في معمل إسمنت طرطوس إلى عقود، وكومنا كانا في الخدمة الاحتياطية لم يتم السماح لأي منا بتوقيع عقد مع شركة إسمنت طرطوس ووعدنا بتوقيع عقودنا بعد التسريح مباشرة حيث تم الاحتفاظ بحقنا إلى حين عودتنا من الخدمة